

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية****رقم ٣٣٦ لسنة ٢٠٠٦**

بشأن الموافقة على المذكرات المتبادلة ، الموقعه فى القاهرة

بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٠

بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

بشأن المنحة اليابانية ، وذلك للمساهمة فى تنفيذ مشروع

تطوير محطة معالجة المياه بالمحلة الكبرى

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

**قرر:****( مادة وحيدة )**

ووفق على المذكرات المتبادلة ، الموقعه فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، بشأن المنحة اليابانية التى تصل قيمتها إلى بليونين وأربعمائة وثلاثة وعشرين مليون ين يابانى ، للمساهمة فى تنفيذ مشروع تطوير محطة معالجة المياه بالمحلة الكبرى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ شعبان سنة ١٤٢٧ هـ

( الموافق ١٤ سبتمبر سنة ٢٠٠٦ م ) .

**حسنى مبارك**

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقوده فى ٢٤ المحرم سنة ١٤٢٨ هـ

( الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٠٧ م ) .

القاهرة فى ٢٠ يونيو ٢٠٠٦

صاحب السعادة

السيد/ كونيهيكو ماكيئا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص

على ما يلى :

« أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تطوير محطة معالجة المياه بالمحلة الكبرى (المشار إليه فيما بعد «المشروع») بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى بليونين وأربعمئة وثلاثة وعشرين مليون ين يابانى (٢,٤٢٣,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ «المنحة»).

٢ - تتاح المنحة للاستخدام ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية فى حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ، إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(١) المرحلة ١ :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٣١ مارس ٢٠٠٧ :  
أربعة وسبعون مليون ين يابانى ( ٧٤,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى ) .

(٢) المرحلة ٢ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٧ و٣١ مارس ٢٠٠٨ :  
بليون ومائتان وواحد وعشرون مليون ين يابانى ( ١,٢٢١,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى ) .

(٣) المرحلة ٣ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٨ و٣١ مارس ٢٠٠٩ :  
بليون ومائة وثمانية وعشرون مليون ين يابانى ( ١,١٢٨,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى ) .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، على الوجه المناسب ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعاية اليابانية أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعاية عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانية الاعتيارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الرعاية اليابانيين ، والأشخاص المصريين الطبيعيين أو الاعتياريين فى حالة الرعاية المصريين) .

( أ ) منتجات وخدمات لازمة لإنشاء محطة جديدة لمعالجة المياه ،  
(المشار إليها فيما بعد بـ «المرافق» ) :

(ب) سيارة لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية لشرائها ؛

(ج) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) و(ب) أعلاه إلى موانئ

فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى ؛ و

(د) خدمات لازمة للاسترشاد فى إدارة المرافق .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) و(ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ، والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و(ب) و(ج) و(د) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من خدمات من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقوداً بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة (٣) . وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لشغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة (٤) (والمشار إليها فيما يلي بـ «العقود التي تم إقرارها» ) في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك باليابان الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك» ) .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بالمخصم من بالإضافة إلى الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

( أ ) توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المرافق وإخلاء الموقع ؛

(ب) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والمرافق الطارئة الأخرى خارج الموقع ؛

(ج) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى مساكن التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة ؛

(د) إعفاء الرعايا اليابانيين من أى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ؛

(هـ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ؛

(و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المرافق المنشأة والمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع ؛ و

(ز) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) تمتنع جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والنقل والتأمين البحرى فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

(٣) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن اقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها الحجية ذاتها ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تشكلان اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها الحجية ذاتها ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

**فايزة أبو النجا**

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢٠ يونيو ٢٠٠٦

صاحبة السعادة :

**السيدة/ فايزة أبو النجا**

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تطوير محطة معالجة المياه بالمحلة الكبرى (المشار إليه فيما بعد «المشروع») بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى بليونين وأربعمئة وثلاثة وعشرين مليون ين يابانى (٢,٤٢٣,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ «المنحة»).

٢ - تتاح المنحة للاستخدام ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية فى حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ، إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(١) المرحلة ١ :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٣١ مارس ٢٠٠٧ ؛  
أربعة وسبعون مليون ين يابانى ( ٧٤,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى ) .

(٢) المرحلة ٢ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٧ و٣١ مارس ٢٠٠٨ ؛  
بليون ومائتان وواحد وعشرون مليون ين يابانى ( ١,٢٢١,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى ) .

(٣) المرحلة ٣ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٨ و٣١ مارس ٢٠٠٩ ؛  
بليون ومائة وثمانية وعشرون مليون ين يابانى ( ١,١٢٨,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى ) .  
٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، على الوجه المناسب ،  
فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية  
وخدمات الرعاية اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة  
الرعاية عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون  
أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون  
فى حالة الرعاية اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون  
فى حالة الرعاية المصريين) .

( أ ) منتجات وخدمات لازمة لإنشاء محطة جديدة لمعالجة المياه ،

(المشار إليها فيما بعد بـ «المرافق» ) ؛

(ب) سيارة لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية لشرائها ؛

(ج) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) و(ب) أعلاه إلى موانئ

فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى ؛ و

(د) خدمات لازمة للاسترشاد فى إدارة المرافق .



(٢) مع عدم الإخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى (أ) و(ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ، والخدمات من الأنواع المذكورة فى (أ) و(ب) و(ج) و(د) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من خدمات من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقوداً بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) . وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقاً لما نص عليه فى الفقرة (٤) (والمشار إليها فيما يلى بـ «العقود التى تم إقرارها») فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك باليابان الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك») .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بالمخصم من والإضافة إلى الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

- ( أ ) توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المرافق وإخلاء الموقع ؛
- (ب) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والمرافق الطارئة الأخرى خارج الموقع ؛
- (ج) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة ؛
- (د) إعفاء الرعايا اليابانيين من أى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ؛
- (هـ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ؛
- (و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المرافق المنشأة والمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع ؛ و
- (ز) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .
- (٢) تمتنع جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والنقل والتأمين البحرى فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .
- (٣) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية ..

وأتشرف بأن اقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها الحجية ذاتها ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

**كونيهميكو هاكيتا**

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

## قرار وزير الخارجية

رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٧

### وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٣٣٦) الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ بشأن الموافقة على المذكرات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة اليابانية ، وذلك للمساهمة فى تنفيذ مشروع تطوير محطة معالجة المياه بالمحلة الكبرى ، الموقعه فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٠ ؛  
وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢ ؛  
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٥ ؛

### قرر:

( مادة وحيدة )

تنشر فى الجريدة الرسمية المذكرات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة اليابانية ، وذلك للمساهمة فى تنفيذ مشروع تطوير محطة معالجة المياه بالمحلة الكبرى ، الموقعه فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٠ ؛

ويعمل بهذه المذكرات اعتباراً من ٢٠٠٧/٢/١٢

صدر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٥

وزير الخارجية

احمد ابو الغيط